الكويت تجدد دعمها لجميع الخطوات الفلسطينية لترسيخ سيادتها على أراضيها

حسين الابراهيم يلقي كلمة الكويت

نيويورك - «كونا» جددت الكويت دعمها لجميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها فلسطين على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على اراضيها ومواردها الطبيعية.

جاء ذلك خلال كلمة وفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة التي القاها السكرتير الثاني حسين الإبراهيم مساء امس الأول امام اللجنة الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة تحت بند السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

وطالب الابراهيم المجتمع الدولي بمواصلة مساعيه وجهوده للضغط على إسرائيل والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة ولإنهاء معاناته التي طال امدها على مدى ال51 عاما.

وقال ان «مناقشات اللجنة تطرقت الى مواضيع هامة في شتى المجالات ذات الصلة في تنفيذ جدول اعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030 وما يتوجب عمله استجابة لتطلعات وطموحات شعوب ودول العالم لتحقيق الرفاهية والأمن والعيش بسلام بما لا يدع مجالا لتجاهل توازي عملية بناء السلام واستدامته».

وتساءل الابراهيم «كيف لنا ان نرى إمكانية بلوغ دولة فلسطين للتنمية المستدامة بحلول عام 2030 إن لم يتمكن شعبها من العيش بامن وسلام فضلا عن عدم قدرته على المحافظة على ارثه التاريخي ومقدساته الدينية بسبب التعديات والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة المخالفة للقوانين والأعراف الدولية».

وبين انه لا يمكن تحقيق التنمية الكاملة دون احلال السلام كون ان معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي إلا عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمرجعيات التي اكدتها مبادرة السلام العربية لتمكين الفلسطينيين من رسم مسار يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال الابراهيم «يؤسفنا ما استقصيناه من تقرير الأمين العام (للامم المتحدة انطونيو غوتيريس) الذي يبين للعالم اجمع الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير الاخلاقية التي تمر دون محاسبة لا سيما تلك التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يطال كل نواحي الحياة».

واكد الابراهيم ان «الانتهاكات تؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي فإن الشعب الفلسطيني ينتظر من الأمم المتحدة تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه تحقيقا للسلم والأمن الدوليين».

وجدد رفض الكويت لجميع الخطوات الاسرائيلية «الاستفزازية والعدوانية» التي تستهدف تغيير الحقائق على الأراضي الفلسطينية فضلا عن استغلال اسرائيل الموارد الطبيعية الفلسطينية واستنزافها.

وكرر الابراهيم مطالبة اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بانهاء حصارها غير القانوني لقطاع غزة «فورا وبدون شروط» وفتح كل المعابر وفقا لالتزاماتها الدولية ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي المحتلة والالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يؤدي إلى الانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها.

واكد موقف الكويت «الثابت والراسخ» في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني صاحب هذه القضية العادلة معربا عن مشاطرته الآمال «لإنهاء هذا الاحتلال الواقع على دولته من قبل الكيان الاسرائيلي القائم بالاحتلال». كما دان في الوقت نفسه جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية «الوحشية» في الأراضي المحتلة مشددا على انه «لا يمكن تبريرها او السكوت عنها».

واشار الى ان «الاحتلال بحد ذاته انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويجب إنهاؤه باعتباره اساس المشكلة والصراع في المنطقة».

كما اكد الابراهيم دعم الكويت الكامل لنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة كافة بما فيها حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس الشرقية.

ووجه التحية لقيادة وشعب فلسطين على صمودهم وإصرارهم في سبيل استعادة ارضهم وحقوقهم ومقدساتهم مؤكدا التزام الكويت قيادة وحكومة وشعبا بمواصلة تقديم جميع اشكال الدعم للاشقاء الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

وبين ان ذلك يأتي انطلاقا من موقف الكويت الثابت والتاريخي المساند للحق الفلسطيني والداعم للقضية الفلسطينية والمؤكد على ان القدس عاصمة فلسطين الأبدية والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقال الابراهيم ان الكويت استجابت مؤخرا بتقديم ما يقارب 50 مليون دولار أمريكي لتخفيف حدة أزمة التمويل التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) واصفا هذه الازمة بانها «تشكل عاملا آخر لا يؤدي الا الى تفاقم اوضاع الفلسطينيين».

أكد أن «اتفاق باريس لتغير المناخ» يمر بمنعطف حساس للغاية

الأحمد: أهمية دور مجلس وزراء البيئة العرب في ظل المستجدات التي فرضت على إقليمنا

الشيخ عبدالله الأحمد خلال الاجتماع

القاهرة - "كونا": اكد رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الاحمد اهمية دور مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة "في ظل مستجدات دولية بيئية فرضت نفسها على واقعنا الاقليمي".

جاء ذلك في كلمة للشيخ عبدالله الصباح رئيس الدورة السابقة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة امام الدورة (30) امس بمقر جامعة الدول العربية.

وقال "ان هذه المستجدات تنتظر من المجلس قرارات واضحة لتاكيد الموقف العربي منها" مضيفا ان (اتفاق باريس لتغير المناخ) يمر بمنعطف حساس للغاية "ما يضعنا مجددا امام تاكيد الثوابت العربية".

واضاف ان التوصل الى ذلك الاتفاق كان "بتوافق" جميع الاطراف كما اتى في سياق التنمية المستدامة وحق جميع الدول النامية في التطور والنماء.

وشدد الشيخ عبدالله الاحمد على اهمية البعد البيئي في التنمية المستدامة باعتباره "المنطلق للوصول الى تحقيق اهدافها بشكل يحقق التوازن" بين حق الانسان في العيش في بيئة سليمة وبين ما يتطلع اليه من النماء والازدهار".

واوضح ان اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة يأتي قبل انعقاد مؤتمر الاطراف ال14 للاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي الذي سيعقد في مدينة شرم الشيخ خلال الشهر المقبل ملمحا في هذا السياق جهود مصر المبذولة لعقد هذا المؤتمر "المهم" ولكل القائمين عليه.

واشار الى مؤتمر الاطراف الثالث لاتفاقية (رامسار) للاراضي الرطبة والذي يعقد حاليا بمدينة دبي قائلا ان "الاشقاء بدولة الامارات العربية المتحدة بذلوا جهودا واضحة ساهمت في نجاحه ما يعكس قدرة الدول العربية على ان تلعب دورا محوريا على المستوى الدولي ومواجهة التحديات.

واضاف الشيخ عبدالله الاحمد في كلمته ان تطوير عمل المجلس يأتي على راس الاولويات وهو احد البنود المدرجة على جدول الاعمال موضحا ان النظام الاساسي للمجلس ولمكتبه التنفيذي يشكلان "الركيزة الاساسية" التي تنظم الاعمال وتحدد الالية التي سيسير عليها المجلس مستقبلا.

جمعية الملتقى الخيري اختتمت برنامجها التدريبي بندوة «الدور المستقبلي للمؤسسات الإنسانية الكويتية»

الكويت واحة العمل الإنساني ومنطلق للبذل والعطاء العالمي

نوري بشير

المشاركون في لقطة جماعية

■ بشير : للعمل الإنساني والخيري الكويتي دور حيوي وأبعاد حققها من خلال السمعة الدولية وانعكاس ذلك على مكانتها

■ الشطي: مطلوب من «الشؤون» توفير مقرات للجمعيات الخيرية والمبرات لإقامة الفعاليات والأنشطة والدورات التدريبية

أكد رئيس مركز الكويت لتطوير العمل الانساني " مسار " د. نوري بشير النصيب أن الدور المستقبلي للمؤسسات الإنسانية الكويتية يتجه الى مزيد من الأهمية على المستوى الداخلي من خلال المطالبة الشعبية لدور اكبر في التعامل مع قضايا المجتمع وشئونه وهمومه ووضوح الاهتمام الحكومي في عملية تنظيم ودعم العمل الخيري وانعكاس الاهتمام الدولي في مجال المجتمعي والتنموي ومطالبة المؤسسة الدولية بدعم الجهود التنموية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام مع إمكانية إن يتحمل القطاع الإنساني والخيري جزء من الأدوار التي تقوم بها الحكومة اي الشراكة والتعاون في مجال الخدمة المجتمعية ومشاركة فاعلة في مؤتمر المانحين الأخير من حيث مشاركة في عمليات التمويل.

واضاف النصيب خلال ورقة عمل قدمها في ندوة الدور المستقبلي للمؤسسات الإنسانية الكويتية اقيمت في ختام فعاليات البرنامج التدريبي لشهر اكتوبر 2018 الذي نظمته جمعية ملتقى الكويت الخيري بعنوان الكويت واحة العمل الانساني بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد من ممثلي المبرات والجمعيات الخيرية في البلاد . ان الدور المستقبلي في الداخل يركز على تنامي إعداد الفرق التطوعية والمبرات والجمعيات وحتى الجهود الفردية مما يعكس الرغبة للمساهمة في عمليات العطاء والمشاركة في الجهود المجتمعية وسمعة ومكانة العمل الخيري الكويتي التي فرضت واقعا محليا ودوليا جعل من الكويت مركزا للعمل الإنساني والخيري الكويتي والقدرة التي يمكن من خلالها المساهمة في تفعيل اهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي والتمدد الملحوظ في العديد من بقاع العالم والذي يحقق ابعادا على جميع المستويات يزيد من الرصيد الكويتي خارجيا والواقع الذي يفرضه اختيار الكويت مركزا للعمل الإنساني وضخامة التدفقات النقدية الشعبية الخارجية والذي يجعل من المصلحة ضرورة بل حتمية المتابعة وذلك لضمان بل صيانة للغايات النبيلة التي يحملها هذا العمل .ونوه النصيب إلى ضرورة تفعيل متطلبات الدور المستقبلي من خلال التوسع التقني بمعنى إحلال الآلة مكان الإنسان على الأخص في الأعمال التنفيذية ليتفرغ الإنسان للأعمال التي لا يقوم بها إلا الإنسان وسوف تتم ملاحظة الانعكاس على ميزانية المؤسسة ومساحة المكان وسرعة تقديم الخدمة استمراريتها والدقة في العمل والحيادية مع ضرورة تبني التغيير ويقتضي الانتقال مع عمليات التنفيذ إلى عمليات بناء القدرات لدى المنظمات المتلقية للخدمة ولتنتقل المنظمات الكويتية إلى عمليات التوجيه والتدريب والتأهيل لتكون اقرب إلى الصفة الاستشارية واستثمار عقول العاملين وذلك من خلال بناء انظمة التحفيز والتحريك التي تجعل من العاملين مشاركين في عمليات الإدارة واتخاذ القرار ولعل نظام التمكين والتمدين ونظام الموظف المثالي والاقتراحات والإبداع وفرق العمل جزء من عمليات استثمار العقول وتكوين بيئة عمل صالحة للعمل تجعل من المنظمة عنصر جذب ومكان يتم من خلاله القيام بالأعباء الوظيفية المطلوبة وذلك على المستوى المادي والمعنوي.

ومن جانبه أكد رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني " فنار " د. خالد يوسف الشطي في ورقة عمل خلال الندوة أن الكويت عرفت منذ تاسيسها بالعمل الخيري الإنساني وتميزت به . واستمرت في عطائها الإنساني قرنا بعد قرن وجيلاً بعد جيل حتى بلغنا مع مطلع القرن الواحد والعشرين لتكوين مركزا عالميا لعمل الإنساني بقيادة اميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي أطلقت عليه الأمم المتحدة قائدا للعمل منظمة الإنساني وتزخر الكويت اليوم بمؤسساتها الإنسانية الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ففي الكويت اليوم مؤسسات حكومية تقوم بأعمال إنسانية وتدعم المنظمات الأهلية الإنسانية وفيها جمعيات ومبرات خيرية وفرق تطوعية تقوم بأعمال إنسانية وفيها قطاع يؤمن بالمسئولية المجتمعية وبالشراكة ويدعم المؤسسات الإنسانية .

وأشار الشطي ففي الكويت أكثر من أربعين جمعية خيرية وما يقارب من 100 من مبرة خيرية وأكثر من 300 فريق تطوعي وأكثر من 120 جمعية أهلية مهنية وعشرات الاتحادات والروابط والنقابات والمبادرات التي تقدم أعمال إنسانية مما يستوجب اليوم توحيد جهود هذه الأعمال وتبادل الخبرات والتطلع نحو مستقبل أكثر عطاءا وتنسيقا وجودة في أداء هذه المؤسسات .

وتطرق الشطي للمحة تاريخية عن العمل الإنساني في البلاد فعرفت الكويت العمل الإنساني منذ قديم الزمان فحكام الكويت لهم دور العمل الإنساني ودعمه وتشجيعه ورعايته ولتجار الكويت دور في توفير احتياجات مجتمعهم والمساهمة في تنميته ولم يقتصر دورهم في مجتمعهم وإنماء أمتد للمجتمعات والدول الأخرى وعرفت الكويت قديما مبادرات شبابها وتطوعهم لخدمة مجتمعهم وكان العمل الخيري قديما يغلب عليه العمل الفردية من خلال الأوقاف والأثلاث والوصايا ودعم بناء المساجد والكتاتيب ومساعدة المحتاجين كما عرفت الكويت قديما الجهود الجماعية غير المؤسسة . حيث لم تكن آنذاك مؤسسات حكومية أو اهلية حيث عرف تطوع القرعة واللجان المؤقتة وورقة الاكتتاب التي يقرع لها المحسنون لسد حاجات المحتاجين وأول مؤسسة تطوعية خيرية عرفتها الكويت المدرسة المباركية الخيرية عام 1911 ثم تليها الجمعية الخيرية عام 1913 ثم تلاها عدد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية واستمرت حتى مطلع الخمسينيات فقامت الدولة بإنشاء دائرة الشئون للإشراف عليها ودعمها وذلك عام 1954 م وبعد استقلال دولة الكويت في عام 1961 تأسست وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتشرف على الجمعيات الخيرية والأهلية المهنية والاتحادات والروابط والنقابات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومع مطلع الثمانينات فتحت وزارة الشئون المجال لتاسيس جمعيات خيرية فتأسست العديد من الجمعيات الخيرية والمهنية كما فتحت الوزارة المجال منذ عام 1999 لإنشاء مبرات خيرية وقد بلغت ما يقارب من مئة مبرة .

وقال الشطي مع زيادة نشاط الجمعيات الأهلية والخيرية قامت وزارة الشئون باستحداث إدارة الجمعيات الخيرية منفصلة عن إدارة الجمعيات الأهلية ذلك عام 2002 م كما كان لقانون الزكاة عام 2006 دور في دعم ميزانية بيت الزكاة وبعد تأسيس الهيئة العامة للقوى العاملة وانفصالها عن وزارة الشئون في عام 2013 تحولت الروابط والنقابات في الاتحادات لتكون تحت مظلة الهيئة منفصلة عن وزارة الشئون ومع تزايد النشاط التطوعي والإنمائي والإنساني لدى الشباب بإنشائهم لفرقة تطوعين وزارة الشئون بتقنين عمل هذه الفرق وتنظيمها والإشراف عليها مصدر القرار رقم (P 247-) لسنة 2014 بشأن تنظيم فرق العمل التطوعي وتشكلت لجنة برئاسة وكيل وزارة الشئون وعضوية وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشئون الشباب وعدد من إدارات وزارة الشئون وثلاثة من أصحاب الخبرة والكفاءة في مجال العمل التطوعي وسمحت وزارة الشئون للجمعيات الخيرية بانضمام الفرق التطوعية تحت مظلتها الرسمية كما تسعى وزارة الشئون لإصدار قانون العمل الخيري خلال الأيام القادمة والذي نرجو أن يصدر تنظيم بعد تشاور مع الجمعيات الخيرية لكي يكون قرار توافقياً يلبي حاجات وتطلعات الجمعيات الخيرية وتستشرق مستقبل العمل الخيري الكويتي الذي تنشد فيه التميز والريادة كما قامت وزارة الشئون في عام 2001 بإصدار قانون يمنع التبرعات النقدية لأي من الأفراد والجماعات والمؤسسات التي لم يرخص لها بجمعها وصدر قرار وزاري 28/ أعام 2016 في لائحة تنظيم جميع التبرعات بمنع التبرعات النقدية كما تم السماح بالتبرع لأي وأجهزة الدفع .

وأضاف الشطي مع تزايد الجمعيات والمبرات الخيرية في دولة الكويت وتعاظم نشاطها الإنساني جاءت الخاصة لتنسيق بين تلك الجهود فتاسس اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية في 26 يوليو 2017 كجمعية خيرية تهدف إلى التنسيق والتعاون والارتقاء بمؤسسات العمل الخيري الكويتي وتبادل خبراتها وتأهيل كوادرها كما لا يفوت أن نشيد بدور وزارة الخارجية الكويتية وبذلها الكثير من الجهود لحماية المؤسسات الخيرية والإشراف على تحويلات مبالغ مشاريعها الخيرية والإنمائية الخارجية وتقدم وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الشئون حول الجهود الداعمة لرعاية المؤسسات الخيرية والإشراف عليها ودعمها كما تشيد بدور سفارات دولة الكويت في الخارج على دعمهم المؤسسات الخيرية الكويتية وقد اعتمدت وزارة الخارجية في عام 2015 نظام المنظومة الإلكترونية لاعتماد الجهات الخيرية الخارجية والتي لا يتم اعتماد أي جمعية والتعامل معها إلا وبعد إدخال كافة بياناتها في الدول وإطلاع الوزارة عليها والتأكد من مطابقة كافة الشروط عليها . وذلك حماية للعمل الخيري الكويتي من أي شائبة أو عوائق . إدارية أو مالية أو غير ذلك من الملاحظات أو الشبهات التي قد تسبب حرجا أو إشكالات للعمل الخيري الكويتي ولدولة الكويت كما لا يمكن نسيان دور وزارة الإعلام وتسليطها الضوء على المجمعيات الخيرية ومشاريعها وبرامجها عبر قنواتها وإذاعاتها المتنوعة .